

التحول الديموغرافي

فروع الديمغرافيا

تقسم الديموغرافيا إلى ثلاثة أقسام :

1- الديموغرافيا الصورية

يهتم بتحليل إحصائيات السكان وما يطرأ عليها من نزبات في ضوء مبادئ رياضية، وذلك بهدف تحديد قوانين العلاقات الكمية الضرورية التي يمكن تطبيقها على أية دراسة سكانية، أو على دراسات سكانية أجريت من قبل.

2- الديموغرافيا الكبرى

يهتم بدراسة أعداد كبيرة من الناس، أو بخصائص السكان، أو اتجاهات المناطق الكبرى، أو دراسة المجتمعات الكبرى، أو المجتمعات المحلية، أو الوحدات السياسية بما فيها الأقاليم العالمية والأمم والقبائل والدول والمدن، ومن أجل ذلك تعد دراسة العوامل التي تؤثر في معدل المواليد ومعدل الوفيات عند شعب معين أو دراسة نماذج الهجرة موضع اهتمام الديموغرافيا الكبرى؛ أي أن معظم الدراسات الديموغرافية تندرج تحت الديموغرافيا الكبرى.

3- الديموغرافيا الصغرى

يهتم بدراسة الأفراد والجماعات الصغيرة، ولهذا يوجه اهتمامه إلى دراسة السلوك الفردي أكثر من الاهتمام باتجاهات الجماهير، ومثال ذلك أن الديموغرافيا الصغرى تقوم بدراسة الاتجاهات ونماذج السلوك التي تحدد الأسر والممارسات الصحية التي تتبعها والهجرة فيها .

مفهوم التحول الديموغرافي

تشير هذه العملية إلى وجود تغير في معدل نمو السكان الذي يعكس بدوره تزايداً غير متعادل من حيث التغير في معدلات المواليد والوفيات، وغالباً ما تحدث هذه العملية نتيجة التصنيع أو التطورات العصرية، فحتى غاية منتصف القرن السابع عشر لم يكن عدد السكان في العالم يتزايد بأكثر من 0.4% سنوياً، وكان عدد سكان الكرة الأرضية بحدود نصف مليار نسمة، وبقدوم القرن الثامن عشر تضاعف عدد سكان العالم ليبلغ في عام 1830 مليار نسمة، ثم طرأت زيادة سكانية مفاجئة خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ليصل عدد السكان في العالم عام 1985 حوالي خمسة مليارات نسمة، ويصف بعض الدارسين هذه التغيرات السكانية بأنها تعبير عن " تحول ديموغرافي " أو " ثورة ديموغرافية "، ولم يكن مصدر تلك الزيادة ارتفاع معدلات المواليد فقط، بل أيضاً كان انخفاض معدلات الوفيات .

وهذا ما دفع ببعض الباحثين إلى استخدام مصطلح " التحول الديموغرافي " للإشارة إلى الانتقال من مرحلة ارتفاع معدلات المواليد التي كان يقابلها ارتفاع معدلات الوفيات إلى مرحلة انخفاض معدلات الوفيات وصولاً إلى مرحلة انخفاض معدلات المواليد التي تنتهي بتحقيق نوع من التوازن النسبي بين نسب الميلاد ونسب الوفاة .

أشكال التحول الديموغرافي

أولاً - الزيادة الطبيعية

تُعد المواليد والوفيات أهم العوامل التي تؤثر في مستقبل السكان في أي قطر من الأقطار ما لم تتدخل عوامل خارجية كالهجرة أو الوفود، ولذلك كانت مسؤولة عن الزيادة الطبيعية، بينما كانت الهجرة والوفود مسؤولة عن الزيادة غير الطبيعية، وحالة المواليد والوفيات تتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الإقليم، بل وتتأثر بوجهة نظر الناس أنفسهم في الحياة، وتمتاز الأقطار الفتية بزيادة المواليد بينما الأقطار الهرمة تقل فيها نسبة المواليد.

وتُعد المواليد من أهم مكونات النمو السكاني، فهي تفوق الوفيات والهجرة في الظروف العادية، ولما كانت المواليد تعمل على الزيادة في عدد السكان فإن ظاهرة الوفاة أيضاً تعمل على تناقصهم، ولهذا فإن الزيادة الطبيعية للسكان تتوقف على الفرق بينهما على اعتبار أن الدولة مغلقة تجاه الهجرة الدولية، كما تتصل كذلك بمسألة الزواج والطلاق فهناك أقطار تشجع التبكير في الزواج، كما أن هناك أقطار ترتفع فيها نسبة الطلاق

وإعادة الزواج وهنا تزداد نسبة المواليد، بينما التأخير في الزواج والاقتصار على الزواج مرة واحدة يؤدي إلى قلة المواليد .

ثانياً - الزيادة غير الطبيعية (الهجرة)

تعد الهجرة عنصراً رئيسياً من عناصر الدراسات السكانية، وذلك لأنها تُعد المصدر الثاني لتغير حجم السكان بعد الزيادة الطبيعية، كما أنها تؤثر في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية، حيث يُعد التغير في التركيب العمري والنوعي مثلاً ناتجاً مهماً من نتائج الهجرة من الإقليم أو إليه، وبما أن الهجرة تعني انتقال السكان من مكان لآخر فإن ذلك يعيد توزيع السكان في أي منطقة، وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية كتوفر الأيدي العاملة والكفاءات أو نتائج سلبية مثل المشكلات السكانية والإسكانية .

وتكون دوافع الهجرة عادةً واحدة والعامل المشترك الأهم بينها هو عدم الرضا عن البيئة الأصلية للمهاجرين مما يحفزهم للانتقال إلى بيئة أخرى أكثر ملاءمة، ولها أنماط متعددة ويتميز كل منها بخصائص ديموغرافية خاصة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية من حيث المدى والاتجاه على النحو الآتي :

1- الهجرة الدولية : تتمثل بالانتقال السكاني عبر حدود الدول .

2- الهجرة الداخلية : تتمثل بانتقال السكان بين أجزاء الدولة الواحدة .

3- الهجرة المؤقتة : تتمثل بالانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محدودة، ثم ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية، وأبرز أمثلتها هجرة الأيدي العاملة والانتقال الموسمي لبعض السكان .

ويطلق على تغير عدد السكان من فترة زمنية إلى أخرى نتيجة العوامل الديموغرافية السابقة (الولادات الوفيات - الزيادة الطبيعية - الزواج - الطلاق - الهجرة) مصطلح **حركة السكان**، وهناك مؤشرات تصف هذه الحركة يمكن حسابها بقيم مطلقة أو نسبية (انظر الجزء العملي) .

تركيب السكان

يُعد التركيب السكاني مظهراً مهماً من المظاهر الديموغرافية، وذلك لأنه نتاج مجموعة من العوامل التي تؤثر وتتأثر به، ويعني التركيب السكاني الخصائص الكمية للسكان التي يمكن التعرف عليها من بيانات التعداد وأهم هذه الخصائص التركيب العمري والنوعي والاقتصادي، وتفيد دراسة تركيب السكان في معرفة ما يملك المجتمع من موارد بشرية وتصنيفها حسب قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة .

أولاً - التركيب العمري

يعد التركيب العمري من أهم العوامل التي لها علاقة بالظواهر الديموغرافية والاقتصادية من مجتمع لآخر، ، فالمجتمع الفتى مثلاً تتفوق فيه نسبة الشباب على باقي الفئات العمرية، وهذا يدل على قوة السكان الإنتاجية وعلى الفعالية الاقتصادية لهذا المجتمع، كما تتميز هذه الفئة العمرية عن غيرها بارتفاع نسبة المواليد أما الأطفال والشيوخ فتعتبر فئات مستهلكة وغير منتجة، كما ترتفع فيها نسبة الوفيات.

وتساعد دراسة التركيب العمري على التعرف على مستقبل نمو السكان، ويقسم السكان إلى أربع فئات

عمرية بشكل عام :

1- الفئة العمرية أقل من 15 سنة .

2- الفئة العمرية (15 - 45) سنة .

3- الفئة العمرية (45 - 65) سنة .

4- الفئة العمرية أكثر من 65 سنة .

ثانياً - التركيب النوعي

بالرغم من أن أعداد الذكور والإناث ليست متباينة تبايناً واسعاً في المجتمعات المختلفة، فإن دراسة التركيب النوعي تعد مهمة في دراسة السكان، وذلك باعتبار أن النوع يحدد أدوار الفرد الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها في حياته، كذلك لما لهذا التركيب من نتائج على دراسة العمالة والهجرة، ويمكن حساب نسبة النوع على أساس قسمة عدد الذكور على عدد الإناث وضرب الناتج بـ (100)، وتتأثر نسبة النوع في المجتمعات ببعض العوامل أهمها :

1- الهجرة الوافدة أو المغادرة لكل من الذكور والإناث .

2- تباين معدل الوفيات بالنسبة لكلا النوعين في الأعمار المختلفة .

3- الحروب التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في وفيات الذكور .

4- الأخطاء أحياناً في البيانات التي يشملها التعداد .

ثالثاً - التركيب الاقتصادي

تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر المهمة في دراسة تركيب السكان، فيمكن من خلال هذه الدراسة تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية، كذلك يمكن الوقوف على نسب العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المتعددة ومعرفة معدلات البطالة وتوزيعها حسب العمر والنوع والمهنة وغير ذلك، كما تسهم دراسة التركيب الاقتصادي مباشرةً في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية ومساهمة الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان .

وبالرغم من المفهوم الأساسي الذي يحدد النشاط الاقتصادي لا يختلف كثيراً من تعداد لآخر، فإن السكان ذوي النشاط الاقتصادي يمكن تعريفهم بوجه عام بأنهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات، ويتضمن ذلك ليس فقط العاملين وقت إجراء التعداد، بل كذلك المتعطلين أي القادرين على العمل والباحثين عنه، وأي فرد يسهم بمجهود إنتاجي معين للمجتمع يمكن تصنيفه ضمن الأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي .

وهناك أنماط أخرى للتركيب السكاني سوف نتناول دراستها بشيء من التفصيل في الجزء العملي .

الظواهر السكانية وأنواعها

أولاً - حجم السكان

يقصد بحجم السكان عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد، ولا تقتصر دراسة حجم السكان في معرفة كم فرد يعيشون في مكان ما أو على مساحة من الأرض محددة جغرافياً أو سياسياً في وقت محدد، بل يتعدى ذلك إلى معرفة عدد السكان على نفس المكان في فترة زمنية مغايرة ومقارنة الرقمين في زمنين مختلفين للوقوف على أسباب الزيادة أو النقصان في الحجم والتنبؤ مستقبلاً بالعدد الجديد.

ويتم الوقوف على حجم السكان عن طريق العدد أو الإحصاء في مساحة صغيرة أو كبيرة، وتكون العملية طبعاً أسهل بالنسبة للأماكن التي تحوي عدداً قليلاً من السكان، وقد وجدت مع مرور الزمن طريقة الإحصاءات السكانية التي تتم كل 10 سنوات مرة واحدة، هذا إلى جانب التسجيلات الحيوية لحالات المواليد والوفيات والزواج والطلاق وغيرها.

ثانياً - توزيع السكان

يُعد متغير توزيع السكان عنصراً مهماً ككل العناصر الأخرى المكونة للظواهر السكانية، ويتدرج توزيع السكان بين المنطقة الكبيرة مثل القارة الكبيرة إلى المنطقة الصغيرة مثل القرية والريف، ويهتم علم دراسة السكان بمعرفة حجم السكان في مساحة محددة، وذلك بهدف تحليل صورة التوزيع السكاني في الدولة أو الإقليم أو المحافظة أو القرية، ويرتبط توزيع السكان في المجتمعات المختلفة بعدد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي يختلف كل منها في أهميته النسبية من مكان إلى آخر، وتتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض في شكل مترابط ومعقد في معظم الأحوال في تحديد تركّز السكان في مجتمع ما أو تشتتهم في مجتمع آخر، ومن المعروف أن السكان في منطقة محددة قد يوزعون أنفسهم من خلال عمليتين متمايزتين:

الأولى: حركة يتحرك السكان بموجبها مع مصادر الثروة نحو مركز مفضّل وينشئون بعد ذلك علاقات تجعل من المكان الجديد منطقة عامرة بالحيوية والنشاط .

الثانية: حركة تعرف باسم الانتشار نحو الخارج وهي عملية يتحرك على أساسها السكان بمصادر الثروة نحو منطقة غير مأهولة؛ أي يقيمون فيها عمراً جديداً ثم ينشئون علاقات وثيقة بمركز الأصل.

ثالثاً - الكثافة السكانية

هي الحجم النسبي للسكان بالنسبة إلى المساحة التي يشغلونها، وتقاس الكثافة السكانية من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض، ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الهكتار الواحد أو في الكيلومتر مربع أو الميل المربع، وتتباين الكثافة السكانية بين المناطق المختلفة فنجدها قليلة في المناطق الجبلية ذات الأرض غير القابلة للزراعة كثيراً، ونجدها عالية في المناطق ذات التجمعات الصناعية الكثيرة، والواقع أن أفكار الناس ومشاعرهم وتصرفاتهم تتغير تبعاً لكثرة العلاقات بينهم، وفي هذه الحال فإن درجة القرابة بين الناس تقدم دليلاً على كثافة المجتمع وتؤثر في حالات الولادة والوفاة والزواج، ولذلك فإن مجموع الوقائع الديموغرافية ترتبط مع كثافة السكان ارتباطاً السبب بالنتيجة والنتيجة بالسبب، كما يُعد عامل الكثافة السكانية من أهم عوامل التمييز بين الريف والحضر حيث تنخفض الكثافة السكانية انخفاضاً كبيراً في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري .

رابعاً - نمو السكان

هو اختلاف حجم السكان في المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة، ويرتبط مفهوم النمو في السكان

بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكان، وكلها مفاهيم لا تتفصل عن حركة السكان وتغيرها، وذلك لأنه طالما كان السكان كتلة من البشر لا تعيش في حالة سكونية دائمة، بل تتميز بالحركة والتغير، فإننا نلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إنما قد يسيروا في اتجاه النمو نتيجة الزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة، أو قد يسيروا في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في أعدادهم بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات والهجرة أو غيرها، وبالتالي هذه الزيادة أو النقصان في أعداد السكان وحجمهم تسمى تغيراً أو نمواً أو حركةً، وقد يكون النمو أو التغير في صورة هائلة أو ضخمة وما يترتب على ذلك من تضخم في عدد السكان، الأمر الذي قد يؤدي إلى أنواع من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، مما يجعل البعض ينظرون إلى النمو السكاني على أنه أزمة سكانية أو انفجار سكاني .

المراجع

- 1- أبو عيانه، فتحي محمد (1993) - جغرافية السكان (أسس وتطبيقات) . دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية، الطبعة الرابعة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 614 ص .
- 2- خضور، يوسف (2007) - دراسات في التربية البيئية والسكانية. منشورات جامعة البعث، كلية التربية، 356 ص .
- 3- مناصرية، ميمونة (2005) - التحول الديموغرافي وآثاره في التشوه العمراني (دراسة تطبيقية لحي الشمالية - مدينة بسكرة) . رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 241 ص .